



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإسلامية - بغداد
مركز البحوث والدراسات الإسلامية
(مبدأ)

مجلة الجامعة الإسلامية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
يصدرها مركز البحوث والدراسات
الإسلامية (مبدأ)
الجامعة الإسلامية/ بغداد

مجلة الجامعة الإسلامية/العدد (٢٢)

(٢٠٠٩م)

بغداد - الجامعة الإسلامية

الترقيم الدولي لليونسكو ISSN 1813- 4521

الإخراج الفني: باسل عبد الكريم صالح

عنوان المراسلات:

العراق - بغداد - محلة ٣٠٨ شارع ٢٢ / الجامعة الإسلامية

أ.د. إبراهيم عبد صايل الفهداوي: رئيس هيئة التحرير

هاتف: ٤٢٥٤٢٥٧

فاكس: ٤٢٥٣٢٤٦

البريد الإلكتروني للجامعة: islamicuniversitybag@yahoo.com

البريد الإلكتروني للمجلة: mabda_irsc@yahoo.com

ملاحظة: ما يرد في المجلة من آراء ووجهات نظر لا تعبر بالضرورة عن

آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الجامعة الإسلامية.

المحتويات

الصفحة	اسم البحث
٣٠ - ١	١- زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> ومنهجه في جمع القرآن د.أكرم عبد خليفة الدليمي.....
٤٢ - ٣١	٢- المنهج القرآني في إعداد الدعاة أ.م.د.هاشم عبد ياسين المشهداني.....
٦٨ - ٤٣	٣- السبرُ عند المحدثين- دراسة نماذج في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي د.رائد محمد عبد العبيدي.....
١٠٤ - ٦٩	٤- الرواة المتهمون ببدعة الخوارج ومروياتهم في صحيح البخاري- دراسة نقدية د.إدريس عسكر حسن العيساوي.....
١٢٨ - ١٠٥	٥- مميزات القيم الحضارية في السنة النبوية- الأصالة والتفرد د.جاسم محمد راشد العيساوي.....
١٥٨ - ١٢٩	٦- أحكام القيء في الفقه الإسلامي د.جاسم مبارك مشوح.....
١٨٠ - ١٥٩	٧- حكم تولي المرأة للقضاء د.محمد محمود عيود.....
٢٠٨ - ١٨١	٨- مفهوم اللقب عند الأصوليين- حقيقته وحجيته د.عبد الغفور الصيادي.....

٩- ردود ابن حيان على ابن مالك

د.محمد خالد رحال العبيدي.....٢٠٩ - ٢٤٤

١٠- بنية الضمير المنفصل (أنا)- دراسة لغوية موازنة

م.م.زيدون فاضل عبد.....٢٤٥ - ٢٦٦

١١- أهمية العربية في أسلمة الثقافة

د.عبد المحسن القيسي.....٢٦٧ - ٢٩٢

١٢- فدك: في عصر الرسالة والعصور التالية- من سنة ٧ هـ إلى سنة ٢٤٧ هـ

أ.م.د.جهاد عبد حسين العلواني.....٢٩٣ - ٣٢٠

١٣- مفهوم الحج في الديانة البوذية

د.إبراهيم درباس موسى، د.حسين علي عبد الله.....٣٢١ - ٣٥٠

١٤- الاهتمام بالشباب وأهمية دورهم في بناء الأمة ونهضتها (نماذج منتخبة من السنة النبوية)

أ.م.د.عبد الرزاق أحمد عبد الرزاق.....٣٥١ - ٣٧٤

١٥- حماية المستهلك في العقود الإلكترونية

م.م.هبة ثامر محمود.....٣٧٥ - ٣٩٤

١٦- 'Al-Jinās: Its English Counterparts And the Strategies Adopted in Its Rendition

د.سوسن صالح سرية.....٣٩٥ - ٤١٠

ردود أبي حيان على ابن مالك

د. محمد خالد رحال العبيدي

جامعة الأنبار - كلية التربية للبنات

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن والاهم وتبعهم إلى يوم الحشر واليقيين.
أما بعد:

فعند قراءتي لسفر العربية المشهور- أي: تفسير البحر المحيط- لصاحبه العلامة أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) رأيت أن أرى اسم عالم العربية الفذ ابن مالك في هذا السفر، وكيف تعامل معه أبو حيان، وبعد أن انتهيت وجدت أبا حيان ذكر ابن مالك في عدة مواضع يبلغ عددها ما يقارب خمسة وأربعين موضعاً، وفيها نرى أبا حيان يذكر رأي ابن مالك من دون أن يعلق عليه شيئاً، ومرة يذكره راداً به على رأي نحوي آخر، ومرة يذكره راداً عليه، والأخير هو ما يهمني؛ لأنني ارتأيت أن أكتب فيها بحثاً اسمه (ردود أبي حيان على ابن مالك في تفسير البحر المحيط).

واشتمل هذا البحث على ثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المبحث الأول فخصصته لردوده في الأسماء، كما في منع ابن مالك دخول النواسخ على طوبى، واتصال الضمير وانفصاله، وغيرها، وأما المبحث الثاني فخصصته لردوده في الأفعال، وفيه عدة مسائل منها: نصب الفعل بعد فاء السببية بأن مضرة وجوباً، إذا سبق بنفي محض، أو طلب محض، واشتراطه في الاستفهام ألا يكون واقعاً، أما الثالث فخصصته لردوده في الحروف كما في مجيء حروف الجر بمعاني حروف جر أخرى، أما الخاتمة فذكرت فيها أهم نتائج البحث.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة.

المبحث الأول
ردوده في الأسماء

١. اتصال الضمير وانفصاله

ذكر النحاة أنه إذا أمكن أن يأتي الضمير متصلاً فإنه لا يجوز في الاختيار الإتيان به منفصلاً؛ {لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال^(١).

وأجاز ابن مالك (ت ٦٧١هـ) في كل فعل {تعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران، نحو: الدرهم سلنيه، فيجوز لك في هاء (سلنيه) الاتصال، نحو: سلنيه، والانفصال نحو: سلني إياه^(٢).

وقال ابن مالك: {ويختار الاتصال نحو: (هاء) أعطيتك... فكل ضمير تراه كهاء أعطيتك، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي فهو جائز الاتصال، والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلاً، كقوله تعالى: **جَنَّاسٌ نَّشْتَدُوهَ أَهْكَ**، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي ﷺ: {إن الله ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم^(٣)}^(٤).

وقال الأشموني (ت ٩١٨هـ): {وما أشبه هاء سلنيه من كل ثاني ضميرين أولهما: أخص^(٥)، وغير مرفوع، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء سواء كان فعلاً نحو: سلنيه، وسلني إياه، والدرهم أعطيتك، وأعطيتك إياه، والاتصال حينئذٍ أرجح^(٦).

قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): {فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيا، وذلك قولك: أعطيتك، وقد أعطاك، وقال عز وجل: **ā ā ā ā ā ā ā ā ā**، فهذا هكذا، إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب^(٧).

وأجاز الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في قوله تعالى: **ā ā ā ā ā ā ā ā ā ā**، أن يكون الضمير منفصلاً، قال: {وقد جيء بضميري المفعولين متصلين جميعاً، ويجوز أن يكون الثاني منفصلاً، كقوله: (أنلزمكم إياها)، ونحوه: (فسيفيكمهم الله)، ويجوز فسيفيكم إياهم^(٨).

وكما هو ديدن أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) مع الزمخشري فقد رد ما جوزته، وما تابعه عليه ابن مالك، فقال: {وجيء بالضميرين متصلين في **ā ā** لتقدم ضمير الخطاب على

ضمير الغيبة، ولو انعكس لا انفصل ضمير الخطاب، خلافاً لمن أجاز الاتصال، قال الزمخشري: ويجوز أن يكون الثاني منفصلاً... وهذا الذي قاله الزمخشري من جواز انفصال الضمير في نحو: $\text{جاءه هو نحو قول ابن مالك في التسهيل}$ ، قال: وتختار اتصال، نحو: هاء أعطيتكه ، وقال ابن أبي الربيع^(٩): إذا قدمت ماله الرتبة، اتصل لا غير تقول: أعطيتكه، قال تعالى: ، وفي كتاب سيبويه ما يشهد له^(١٠).

وأبو حيان بنى رده عليهما على أنه إذا اجتمع ضميران، وليس أحدهما مرفوعاً، وقدم الأعراف، وهو ضمير المخاطب؛ إذ هو أعرف من ضمير الغائب كما هو مبين في كتب النحو، لزم الاتصال كما في قوله: جاءه ، وهذا مذهب سيبويه كما رأينا في نصه السابق، وهناك رأي ثانٍ وهو جواز الاتصال والانفصال وهو ما أيده الزمخشري، وابن مالك^(١١).

وعلى هذا فلا وجه لرد أبي حيان؛ لأن الاتصال والانفصال جائزان، لكن الاتصال أجود كما مر.

٢. امتناع دخول نواسخ الابتداء على طوبى

ذكر ابن مالك أن من المبتدآت ما لا تدخله النواسخ، قال: $\text{هوكها - أي: النواسخ - تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير، الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه، أو مصحوب لفظي أو معنوي، وندر}$:

$\text{وكوني بالمكارم نكريني}$ ^(١٢).

وألحق بالمبتدأ الذي لا تدخله النواسخ ما لا يتصرف قائلاً: $\text{ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لا يتصرف، نحو: طوبى للمؤمن، وسلام عليك، وويل للكافر}$ ^(١٣).

وذكر أبو حيان في قوله تعالى: $\text{جاءه هو نحو قول ابن مالك في التسهيل}$ ، وإن كان نكرة؛ لأنه جعل دعاء وهو من المسوغات، قال: $\text{هوطوبى مبتدأ، وخبره (لهم)، فإن كانت علماً لشجرة في الجنة، فلا كلام في جواز الابتداء، وإن كانت نكرة فمضغ الابتداء بها ما ذهب إليه سيبويه، من أنه ذهب به مذهب الدعاء، كقولهم: سلام عليك، إلا أنه التزم فيه الرفع على الابتداء فلا تدخل عليه نواسخه، هكذا قال ابن مالك}$ ^(١٤).

واختلف في طوبى فقيل: هي اسم للجنة باللغة الحبشية، أو الهندية، وقيل: هي شجرة في الجنة، وقال الجمهور: مفرد مصدر كبشرى، وسقيا، ورجعى، وعقبى، ومعناها: غبطة لهم، أو نعمى لهم^(١٥).

فعلى رأي ابن مالك فإن طوبى هنا مبتدأ، ولا تدخل عليه نواسخه، كما مر، ولكن أبا حيان يرد ذلك على ابن مالك، بقراءة عيسى الثقفي قوله تعالى: **جِبْطًا بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى طُوبَى.**

قال: {ويورده- أي: قول ابن مالك- أنه قرئ (وحسن مآب) بالنصب قرأه كذلك عيسى الثقفي، وخرج ذلك ثعلب على أنه معطوف على (طوبى)، وأنها في موضع نصب، و(حسن مآب) معطوف عليها، قال ثعلب: و(طوبى) على هذا مصدر كما قالوا: سقياً، وخرجه صاحب اللوامح على النداء، قال بتقدير: يا طوبى، ويا حسن مآب لهم، فحسن معطوف على المنادى المضاف في هذه القراءة فهذا نداء للتحنين، والتشويق... ويعني بقوله: معطوف على المنادى المضاف أن (طوبى) مضاف للضمير، واللام مقممة كما أفحمت في قوله: يا يؤس للجهل ضراراً لأقوام^(١٦).

وأجاب السفاقي^(١٧) عن قراءة عيسى الثقفي بنصب (وحسن مآب) بأنه ليس منصوباً على أنه معطوف على طوبى، بل هو منصوب بفعل مقدر، أي: رزقهم حسن مآب، ووصف الشهاب الخفاجي^(١٨) هذا التخريج بأنه بعيد^(١٩).

والذي يبدو لي أنه لا يتأتى ما رد به أبو حيان على ابن مالك هنا؛ لأن ثعلباً خرجها على أنها منصوبة على المصدرية، وخرجها غيره على أنه نداء مضاف للضمير، وليس في التخريجين ما يدل على أن الناسخ دخل عليها، وابن مالك لم يقل: إنها لا تكون مصدرًا منصوبًا ولا نداءً، وإنما منع دخول النواسخ عليها إذا جعلتها مبتدأ.

والذي يبدو أن ابن مالك منع دخول النواسخ على (طوبى)، ويعني بهذا أنها لا تأتي منصوبة لذلك رد عليه أبو حيان بقراءة عيسى الثقفي، وإلا فإنه لا يتأتى لأبي حيان الرد فيما ذهب إليه.

٣. التوكيد بـ (أجمعين)

ذكر النحاة أن (كلا) من ألفاظ التوكيد التي تفيد الشمول {ومنه- ألفاظ التوكيد- للشمول، ودفع توهم إطلاق البعض على الكل في المثني كلا، وكتنا، وفي غيره، أي: الجمع، وما في معناه كل، وجميع، وعامة مضافة إلى الضمير المطابق للمؤكد، وأجمع، وأكثر، وأبضع، وأبتع} (٢٠).

وجاء في شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): {ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك كل، وكلا، وكتنا، وجميع، فيؤكد كل، وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو: جاء الركب كله، أو جميعه، والقبيلة كلها، أو جميعها والرجال كلهم، أو جميعهم والهندات كلهن، أو جميعهن، ولا تقول جاء زيد كله} (٢١).

وذكر ابن مالك أن الأكثر في التوكيد بهذه الكلمات الدالة على الشمول، هو أن تكون تابعة لكل، وأما التوكيد بها وحدها فهو قليل، قال: {ويتبع كله، أجمع وكلها جمعاء، وكلهم أجمعون، وكلهن جمع، وقد يغنين عن كل} (٢٢).

وقال السلسلي (ت ٧٧٠هـ): {وقد يغنين عن كل، أي: أجمع، وفروعه فلا يؤتى قبلهن بكل} (٢٣).

ومثال إتباع أجمع، وأخواته لكاه: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والرجال كلهم أجمعون، والنساء كلهن جمع، قال تعالى: ﴿جَاءَ آدَامُ عَلَىٰ آدَامٍ لَّحِيصٍ﴾ الآية. ومثال الاستغناء عن كل قوله تعالى: ﴿جَاءَ آدَامُ عَلَىٰ آدَامٍ لَّحِيصٍ﴾ الآية، ومثله قوله تعالى: ﴿جَاءَ آدَامُ عَلَىٰ آدَامٍ لَّحِيصٍ﴾ الآية.

وبالآية الأخيرة رد أبو حبان على ابن مالك في ذهابه إلى أن التوكيد بها غير تابعة قليل، فقال: {وأجمعين تأكيد للضمير المنصوب، وقد كثر التوكيد بأجمعين غير تابع لكلهم في القرآن، فكان ذلك حجة على ابن مالك في زعمه أن التأكيد بأجمعين قليل، وأن الكثير استعماله تابعاً لكلهم} (٢٤).

ومما يؤيد أبا حبان فيما ذهب إليه ما جاء في الاستعمال النبوي من التأكيد — (أجمعون) من غير تقدم التأكيد — (كل) فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: {إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فِقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أْجْمَعُونَ} (٢٥).

وذهب السندي (ت ١١٣٨هـ) في معرض حديثه عن رواية (أجمعون) بالرفع إلى أنه تأكيد لضمير الفاعل في قوله: (صلوا)، ولم يرتض ما ذكره النحاة من أن شرطها تقدم التأكيد بـ(كل) قائلًا: {قلت وهذا الشرط فيما يظهر ضعيف وقد جوز غير واحد خلاف ذلك فالوجه جواز الرفع على التأكيد} (٢٦).

والذي يبدو لي أن استعمال (كل) في التوكيد وحدها يؤدي معنى، وهو الدلالة على الإحاطة بكل أفرادها، أما استعمال أجمع فهو يؤدي معنى آخر وهو الدلالة على الجماعة، والاجتماع، وهي للعموم ابتداءً، أما إذا استعملنا معاً في التوكيد فالمعنيان مرادان معاً، قال الدكتور فاضل السامرائي عن أجمع: {فهو وصف استعمل للإحاطة بمعنى (كل)، والفرق بينهما أن (أجمع) من لفظ الجماعة والمجموع، والاجتماع، و(كلا) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق جميع الأفراد، فقولك: رضوا بذلك أجمعون، يفيد أن مجموعهم رضي بذلك، وأما قولك: رضوا بذلك كلهم فيفيد أن أفرادهم رضوا بذلك، والنتيجة واحدة؛ لأنه إذا رضي كل أفرادهم فقد رضي مجموعهم، فـ (أجمع) تشير إلى العموم ابتداءً، و(كل) تشير إلى الأفراد حتى تستغرقهم و(كلهم أجمعون) للجمع بين المعنيين فتكون زيادة في التوكيد} (٢٧).

فعلى هذا فإن قول ابن مالك استعمال (أجمع) غير متبوعة قليل، واستعمالها مؤكدة متبوعة كثير ليس على إطلاقه؛ إذ لكل استعمال معنى لا يؤديه الاستعمال الآخر، وهو الحق، والله أعلم.

٤. وقوع الجملة صفة للمعرفة

ذكر الزمخشري أن الفعل يقع صفة لليل والأرض؛ لأن المراد بها الجنس، فقال في قوله تعالى: **جُذُورٌ رُّبُّوعٌ كَدْكَدٌ لَيْلٌ أَرْضٌ** أن توصف الأرض والليل بالفعل؛ لأنه أريد بهما الجنسان مطلقين، لا أرض، وليل بأعيانهما، فعملاً معاملة النكرات في وصفهما بالأفعال} (٢٨).

وتبع ابن مالك الزمخشري فيما ذهب إليه، من أنه يجوز وقوع الجملة نعتاً لما فيه الألف واللام إن كانت جنسية، فقال: {والمنعوت بالجملة نكرة، نحو: **جِئْتُ بِكُتُبٍ كَثِيرَةٍ** والإسراء، أو مقرون بأل الجنسية، نحو: **جُودٌ وَوُؤُودٌ وَوُؤُودٌ**، فنعت الليل بجملة؛ لأنه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى؛ إذ لم يقصد به ليل معين} (٢٩).

مجازاً نحو: چ س ن ٹ ٹ ٹ ٹه چ الأنبياء، وقولك: والله لا أتزوج النساء، أو لا ألبس الثياب، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد^(٣٦).

وابن مالك ممن يسمي اللام الأخيرة لام العهد، قال عن لام العهد: {ويلحق به أيضاً ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية، كقول القائل: اشتر اللحم؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته، فقد صار ما يبعثه إليه معهوداً بالعلم فهو في حكم المذكور، أو المشاهد^(٣٧).

فالعهد عند ابن مالك {شخصي، وجنسي، والشخصي إما ذكري، وإما حضوري، وإما ذهني، والجنسي هو العهد الحقيقي، أي: المميز المعين^(٣٨).

وهذه اللام هي في اللفظ معرفة؛ إذ {يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأً، وذا حال، ووصفاً للمعرفة، وموصوفاً بها، ونحو ذلك كعلم الجنس، وهذه الأحكام اللفظية هي التي اضطرتهم إلى الحكم بكونه معرفة، وكون نحو: أسامة علماً حتى تكلفوا ما تكلفوا^(٣٩).

والمعرف بلام العهد في المعنى كالنكرة {أي: بعد اعتبار القرينة؛ لأن المراد به بعد اعتبار القرينة فرد مبهم، أما ما قبل اعتبارها فليس كالنكرة؛ إذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن^(٤٠).

فإذا قال لك أحدهم: ادخل السوق {فقولك ادخل السوق قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق، فعلم من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد^(٤١).

ولما كان المعرف بلام العهد هذه هو في المعنى نكرة فإنه {يعامل معاملة النكرة كثيراً فيوصف بالجمل، كقوله:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ بِسَبْتِي

وفي التنزيل چ كك كك كك كك الجمعة، على أن يحمل صفة للحمار، وفيه چ ن ٹ ٹه ه ه ه ه چ النساء، على أن قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين، أو للرجال والنساء والولدان؛ لأن الموصوف وإن كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه، كذا في الكشف^(٤٢).

وذهب السيد الشريف^(٤٣) إلى أن جملة (يسبني) في البيت صفة، قال: {وإنما قال أمر بصيغة المضارع مع أن الموافق لقوله فمضيت صيغة الماضي دلالة على مرور مستمر، كأنه قال أمر وقتاً بعد وقتٍ على لئيم من اللثام موصوف بسبٍ بعد سبٍ، فلا أجازيه، ولا أباليه بل لا ألتفت إليه، وأنفيه عنه، ومن هنا يعلم أن حمل يسبني على الحال، وتقييد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد^(٤٤).

وقال السبكي (ت ٧٦٣هـ): {ولو عومل (اللتيم) معاملة المعرفة لجعل حالاً، والحال في المعنى غير مقصود؛ لأن الحال يدل على الانتقال، وليس ذلك مقصوداً هنا، ومن حيث اللفظ لا يتضح؛ لكونه في حكم النكرة على ما سبق^(٤٥).

وذهب ابن يعقوب المغربي (ت ١١١٠هـ) إلى أن جملة (يسبني) حال، وكونها حالاً هو المناسب لقوله: ثم قلت لا يعنيني؛ {لأن قوله: لا يعنيني، إنما يتبادر منه أنه قال في حال سماع السب حال المرور، لا أنه قاله فيمن دأبه السبٌ ولو في غير حال المرور^(٤٦).

والذي يبدو لي أن كونها صفة، أو حالاً جائز، وهما مرادان معاً، وذلك من باب التوسع في المعنى، فالمعنى أنه لا يبالي بمن يسبه سواء كان الساب هذه حاله، أي: أن السب غير ملازم له، أو كان السب صفة حتى لا تفارقه، والله أعلم.

ونعود لأبي حيان ورده على الزمخشري، وابن مالك، فنقول: هما لم يخرقا القاعدة، ولم يهدماها كما ذكر أبو حيان؛ إذ هما لا يقولان الجمل التي بعد المعارف صفات، وإنما ذهبوا إلى أن الموصوف نكرة في المعنى، وإن كان في اللفظ معرفة؛ لأن اللفظ قد يحمل على المعنى، وهذا باب واسع في العربية، فضلاً عن ذلك فإن أئمة علماء البيان يؤيدون الزمخشري، ومن تابعه فيما ذهب إليه هنا.

٥. إبدال الجملة من المفرد:

ذهب الزمخشري في قوله تعالى: **چ و و ؤ ي ي پ پ ā ā ā ā ā ā ā ā ā ā** جملة (سواء محياهم ومماتهم) بدل من الكاف في قوله **چ پ ā ā**، والكاف بمعنى مثل، قال: {والجملة التي هي (سواء محياهم ومماتهم) بدل من الكاف؛ لأن الجملة تقع مفعولاً ثانياً، فكانت في حكم المفرد، ألا تراك لو قلت: أن نجعلهم سواء محياهم ومماتهم كان سديداً، كما تقول: ظننت زيدا أبوه منطلق^(٤٧).

وأجاز ابن جني إبدال الجملة من المفرد، وتبعه ابن مالك، فقال: {وتبدل جملة من مفرد، كقولك: عرفت زيدًا أبو من هو، أي: عرفت زيدًا أبوته، ومنه قول الشاعر:

لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أُمُّ سَعْدٍ بِكَلِمَةٍ أَتَّصِرُ لِيَوْمِ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتُ تَصْبِرُ
فالجملة الاستفهامية التي بعد (كلمة) بدل منها؛ لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام^(٤٨).

وقال الأشموني: {وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله:
إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَيَالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، وجعل منه الناظم نحو عرفت زيدًا أبو من هو^(٤٩).

وقال السيوطي (ت ٩١١ هـ): {وقال ابن جني، والزمخشري، وابن مالك: وتبدل الجملة من المفرد، نحو قوله:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَيَالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
فـ(كيف يلتقيان) بدل من حاجة، وأخرى كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين لتعذر التقائهما، قال ابن مالك ومنه: جِئْتُهُ هَاهُنَا بِهَاهُنَا هَاهُنَا هَاهُنَا عَنِ كَيْفِ فَصَلْتُ، وإن وما بعدها بدل من ما وصلتها، والجمهور لم يذكروا ذلك، قال أبو حيان: وليس كيف يلتقيان بدلًا بل استئنافًا للاستبعاد، وكذا إن ربك؛ لئلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع^(٥٠).

وإنما صح إبدال الجملة من المفرد لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد^(٥١).

ولم يرتض أبو حيان هذا المذهب، كما رأينا في نص السيوطي، فقال: {وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري من إبدال الجملة من المفرد قد أجازه أبو الفتح، واختاره ابن مالك، وأورد على ذلك شواهد على زعمه، ولا يتعين فيها البديل^(٥٢).

ونقل أبو حيان عن ابن العليج^(٥٣) في تأييد رأيه أنه إذا كانت الجملة معمولة لالأول فلا يصح أن تكون في موضع البديل، كما كان في النعت؛ لأنها تقدر المشتق تقدير الجامد فيكون بدلًا، فيجتمع فيه تجوزان؛ ولأن البديل يعمل فيه العامل الأول فيصح أن يكون فاعلًا، والجملة لا تكون في موضع الفاعل بغير سائغ، والسائغ: أن تسبق بحرف مصدري؛ لأنها لا تضم، فإن كانت غير معمولة فهل تكون جملة بدلًا من جملة لا يبعد عندي جواز ذلك كالعطف والتأكيد اللفظي^(٥٤).

ورد أبو حيان على الزمخشري في تجويزه أن تكون (سواء محياهم ومماتهم) بدلا من الكاف، فقال: {وَأَمَّا تَجْوِيزُ الزَّمْخَشَرِيِّ أَنْ نَجْعَلَهُمْ سَوَاءَ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ، فَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ لَا يَجُوزُ صِيرْتُ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمًا، وَلَا صِيرْتُ زَيْدًا غَلَامَهُ مَنْطِقًا؛ لِأَنَّ التَّصْيِيرَ انْتِقَالَ مِنْ ذَاتٍ إِلَى ذَاتٍ، أَوْ مِنْ وَصْفٍ فِي الذَّاتِ إِلَى وَصْفٍ فِيهَا، وَتِلْكَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ مَفْعُولٍ صِيرْتُ الْمَقْدَرَةَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لَيْسَ فِيهَا انْتِقَالَ مِمَّا ذَكَرْنَا فَلَا يَجُوزُ} (٥٥).

واعترض صاحب الكشف (٥٦) عن الزمخشري بأنه أراد بدل من حيث المعنى لا أنه بدل من ذلك لفظاً؛ لأنه مفرد دال على الذات باعتبار المعنى، وهذا دال على المعنى وإن كان الذات يلزم من طريق الضرورة إلا أن يقدر له موصوف محذوف بأن يقدر رجالاته سواء محياهم ومماتهم مثلاً والمعنى على البدلية (٥٧).

٦. الإفراد والتنثية والجمع في الإضافة:

اختلف في الاسم إذا أضيف لفظاً، أو معنى إلى ما يتضمنه فاختار ابن مالك {لفظ الإفراد على لفظ التنثية، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد، فإن فرق متضمنهما اختير الإفراد} (٥٨).

واحترز النحاة بما يضاف إلى ما يتضمنه عما ليس مضافاً إلى ما يتضمنه، نحو قولنا: داريهما، فإنه لا بد من تنثيته لأمن اللبس، وكذا إن أفردا عن الإضافة كاليدين لذلك} (٥٩).

فمثال المتضاميين لفظاً قوله تعالى: **جَدَّكَ كَبَّكَ هـ جـ** التحريم، فأضاف القلوب لفظاً إلى متضمنيهما؛ لأن القلوب هي في ضمن المخاطبين، لذلك فالجمع هنا أولى من الإفراد، ولفظ الإفراد أولى من لفظ التنثية {وذلك أنهم استنقلوا تنثيتين في شيئين هما شيء واحد لفظاً ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التنثية، فكان الجمع أولى؛ لأنه شريكهما في الضم، وفي مجاوزة الإفراد، وكان الإفراد أولى من التنثية؛ لأنه أخف منها والمراد به حاصل؛ إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين إلى أن معنى الإفراد مقصود، ولكون الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو **جَدَّكَ كَبَّكَ هـ جـ**، و **جَدُّتُ قُدَّ** المائدة} (٦٠).

ووافق أبو حيان ابن مالك في ذلك إلا أنه خالفه في اختيار لفظ الإفراد على لفظ التنثية، فقال: {وَأَتَى بِالْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ (قُلُوبِكُمْ) وَحَسَنَ ذَلِكَ إِضَافَتَهُ إِلَى مَثْنَى، وَهُوَ

ضميرهما، والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى، والتثنية دون الجمع، كما قال الشاعر:

فَتَحَالَسَا نَفْسًا بِنَوَافِيزِ كَنَوَافِيزِ الْعُذْبِ التِّي لَا تُرْفَعُ

وهذا كان القياس، وذلك أن يعبر بالمتى عن المثنى، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا إلى الجمع؛ لأن التثنية جمع في المعنى، والإفراد لا يجوز عند أصحابنا إلا في الشعر كقوله:

حمامة بطن الواديين ترنمي

يريد بطني، وغلط ابن مالك فقال في كتاب التسهيل: ونختار لفظ الإفراد على لفظ التثنية^(٦١).

ومنه قراءة (سواتهما) بالجمع في قوله تعالى: $\dot{a} \dot{a} \dot{a} \dot{a} \dot{a} \dot{a} \dot{a} \dot{a}$ في الأعراف، فهو من وضع الجمع موضع التثنية كراهة اجتماع مثلين، واكتفاءً بتثنية المضاف إليه^(٦٢).

وذكر أبو حيان أن وضع الجمع موضع التثنية أفصح من وضع التثنية إذا كان لكل واحد من المضاف إليه شيء واحد كالأنف، والقلب، والوجه، والظهر، فإن كان للمضاف إليه شيئان كاليدين، أو الفخذين، فإن وضع الجمع موضع التثنية لا يطرد وإنما يحفظ، ولا يقاس عليه؛ لأن الذهن إنما يتبادر إذا أطلق الجمع لما يدل عليه لفظه، فلو قيل: قطعت آذان الزبيدين فظاهره قطع أربعة الآذان وهو استعمال اللفظ في مدلوله^(٦٣).

وما ذهب إليه أبو حيان سبقه إليه أبو إسحاق الزجاج حيث قال: {وحقيقة هذا الباب أن كل ما كان في الشيء منه واحد لم يثن، ولُفْظَ به على الجمع؛ لأن الإضافة تبينه، فإذا قلت: أشبعت بطونهما علم أن للثنتين بطنين فقط، وأصل التثنية الجمع؛ لأنك إذا تثبت الواحد فقد جمعت واحداً إلى واحد^(٦٤).

وعلى هذا فإن قوله تعالى: $\dot{c} \dot{t} \dot{z} \dot{t} \dot{t} \dot{t} \dot{t} \dot{t} \dot{t}$ ففء في المائدة، فيه دلالة على أنه يجوز قطع الأيدي كلها؛ لأنه أضاف الأيدي وهي اثنان في كل إنسان إلى المضاف إليه.

وهذا فيه نظر؛ {لأن الدليل قد دل على أن المراد من اليد مخصصة، وهي اليمين، فجرت مجرى القلب والظهر} (٦٥)، ويمكن أن يجري ما ذهب إليه الزجاج، وأبو حيان في غير هذه الآية؛ لأنه قد تبين أن المأمور بقطعه اليميني كما قال الفقهاء.

المبحث الثاني ردوده في الأفعال

١. نصب الفعل بعد (فاء السببية، وواو المعية) إذا سبقت بالاستفهام ينصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً، إذا وقع الفعل بعد فاء السببية، أو واو المعية، وسبقنا بنفي محض، أو طلب محض، ومن الطلب المحض الاستفهام، نحو قوله تعالى: **جَافَ قَدْفٌ قَدْفٌ جَافٌ** تـ جـ الأعراف، فنصب (يشفعوا) بعد الفاء؛ لأنه مسبق بالاستفهام، ونحو قوله:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ
فنصب (يكون) بأن مضمرة وجوباً؛ لأنه واقع بعد واو المعية، ومسبوق باستفهام (٦٦).

واشترط أبو علي الفارسي في الاستفهام قبل الفاء، والواو أن يكون غير واقع، أما إذا كان واقعاً فإن الفعل لا ينصب بعده، نحو: لم ضربت زيداً فيجازيك، فيجازيك مرفوع؛ لأن الاستفهام عن سبب الضرب، والضرب واقع، فقد رد أبو علي على الفراء، والزجاج تجويزهما نصب الفعل (تكتمون) في قوله تعالى: **جَآبُ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ چ آل** عمران.

جاء في تفسير البحر المحيط: {وأجاز الفراء والزجاج في (ويكتمون) النصب فتسقط النون من حيث العربية على قولك: لم تجمعون ذا وذا، فيكون نصباً على الصرف في قول الكوفيين، وبإضمار (أن) في قول البصريين، وأنكر ذلك أبو علي، وقال: الاستفهام وقع على اللبس فحسب، وأما (يكتمون) فخبير حتماً لا يجوز فيه إلا الرفع بمعنى أنه ليس معطوفاً على تلبسون بل هو استئناف خبر عنهم أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق} (٦٧).

قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): {لو أنك قلت في الكلام: لم تقوم وتقعدي يا رجل؟ على الصرف لجاز، فلو نصبت (وتكتموا) كان صواباً} (٦٨).

وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): {ولو قيل: (وتكتموا الحق) لجاز، على قولك: لم تجمعون هذا وذلك، ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب} (٦٩).

وتابع ابن مالك أبا علي الفارسي في هذا، وقيد الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل، فقال في معرض حديثه عن النصب بـ(أن) المضمر لزومًا: {وتضمّر أيضًا لزومًا بعد فاء السبب جوابًا لأمر، أو نهْي، أو دعاءٍ بفعلٍ أصيل في ذلك، أو لاستفهامٍ لا يتضمن وقوع الفعل، أو لنفي محض، أو مؤول، أو عرض، أو تحضيض، أو تمن، أو ترجيح} (٧٠).

وجاء أيضًا في شرح التسهيل: {واختار شيخنا رحمه الله أنه لا يجوز النصب فيما ولي الفاء، أو الواو بعد الاستفهام إلا إذا تضمن وقوع الفعل، إما لأنه استفهام عن الفعل نفسه...، وإما لأنه استفهام عن متعلق فعلٍ غير محقق الوقوع كما في نحو: متى تزورني فأكرمك؟ وأين تسير فأرافك؟ ومن يدعوني فأستجيب له؟ فينصب؛ لأنه جواب فعلٍ غير واجب، ولو كان الاستفهام عن متعلق فعلٍ محقق الوقوع... فلا يجوز النصب بعده إلا على مذهب من ينصب في الواجب كقوله:

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا} (٧١).

وذكر بدر الدين ابن ابن مالك (ت ٦٨٦هـ) أن أباه اقتدى {في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في الإغفال رادًا على قول أبي إسحاق الزجاج في قوله تعالى: جَاءَ بِبَيْبِ بَيْبِ بَيْبِ بَيْبِ، ولو قال: وتكتموا الحق لجاز، على قولك: لم تجمعون بين ذا وذا؟، ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب} (٧٢).

ورد ابن الناظم ما ذهب إليه والده، بنقله عن ابن كيسان، نصب الفعل بعد استفهام واقع، كما في قولهم: أين ذهب زيد فنتبعه؟ بالنصب، وكم مالك فنعرفه؟ ومن أبوك فنكرمه؟ فقال: {ولو أراه يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل الفاء باسم معمولٍ لفعل أمر دلَّ عليه الاستفهام، والتقدير: ليكن منك إعلام بموضع ذهاب زيد فاتباع منا، وليكن منك إعلام بقدر مالك فمعرفة منا، وليكن منك إعلام بأبيك فأكرام منا له، وإذا كان مثل ذلك جائزًا على ما ذكرنا، فالذي قاله الزجاج هو الصواب} (٧٣).

والذي لا يستقيم عنده أن الفعل لا ينصب هنا؛ لأنه ليس قبل الفاء فعل ليقدر منه مصدر، ليعطف عليه ما بعد الفاء، والواو، أي: أن المضمر والفعل المنصوب بها، ولكن

البصريين يتأولون هذا على أن المصدر المنسبك معطوف على مصدرٍ متصيدٍ مما قبلها، وهذا العطف هو ما يسمى بالعطف على المعنى والتوهم^(٧٤).

وكذلك رد أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي، وتبعه فيه ابن مالك، فقال: {وما ردّ به أبو عليّ على أبي إسحاق ليس بمتجه؛ لأن قوله: **چپ پچ ليس نصاً على أن المضارع أريد به الماضي حقيقة؛ إذ قد ينكر المستقبل لتحقق صدوره لاسيما على الشخص الذي تقدم منه وجود أمثاله، ولو فرضنا أنه ماضٍ حقيقة فلا ردّ فيه على أبي إسحاق؛ لأنه كما قررنا قبل، إذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكانه من لازم الجملة، وقد حكى أبو الحسن بن كيسان نصب الفعل المستفهم عنه محقق الوقوع، نحو أين ذهب زيد فنتبعه؟ وكذلك في كم مالك فنعرفه؟ ومن أبوك فنكرمه؟ لكنه يتخرج على ما سبق ذكره من أن التقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فإتباع منا، وليكن منك إعلام بقدر مالك فمعرفة منا، وليكن منك إعلام بأبيك فإكرام منا له^(٧٥).**

وقال أيضاً: { ولم نر أحداً من أصحابنا يشترط هذا الشرط الذي ذكره أبو علي وتبعه فيه ابن مالك في الاستفهام، بل إذا تعذر سبك مصدر مما قبله، إما لكونه ليس ثم فعل، ولا ما في معناه ينسبك منه، وإما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لأجل مضي الفعل فإنما يقدر فيه مصدر استقباله مما يدل عليه المعنى، فإذا قال: لم ضربت زيداً فأضربك، أي: ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب مناج^(٧٦).

والذي يبدو أن اشتراط أبي علي، وابن مالك في الاستفهام أن يكون واقعاً، مبني على أن ما ينصب بعد الفاء، والواو إذا وقعتا في جواب النفي المحض، والطلب المحض شبيه بجواب الشرط؛ لأن الفاء تقع جواباً للشرط، والشرط يشبه النفي المحض، والطلب المحض في أن كلا منهما غير ثابت المضمون، ففي نحو قولك: زرني فأكرمك، الزيارة غير متحققة في وقت التكلم، فلما لم تتحقق الزيارة لم يتحقق الإكرام، وفي الشرط كذلك ففي قولك: إن يدرس زيد ينجح، علق شيئاً على شيء، والشيء المعلق عليه غير متحقق في وقت التكلم.

قال الرضي (ت٦٨٦هـ): {وإنما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد

٣. فتى وونى

فتى من أخوات (كان)، وهي لا تعمل إلا بشرط أن تسبق بنفي أو نهي، ويلحق بها بهذا الشرط زال، وانفك، وبرح.

وذكر ابن مالك أن فتى يقال فيها: {فتأ، وأفتأ} (٨٣).

جاء في لسان العرب: {وفي نوادر الأعراب فتئت عن الأمر أفتأ إذا نسيت} (٨٤).

وذكروا أن هذه الأفعال قد تكون تامة فلا تأخذ إلا فاعلها، إذا تغير معناها، ومن هذه الأفعال (فتأ)، فذكر ابن مالك أنها تكون تامة، قال: {وتتم فتى إذا أراد بها كسر، وأطفأ، قال الفراء: فتأته عن الأمر كسرتة، وفتأت النار أطفأتها} (٨٥).

وقال مجاهد في معنى (تفتؤ): {لا تفتز من حبه، كأنه جعل الفتوء والفتور أخوين،

يقال: ما فتى يفعل، قال أوس:

فَمَا فَتَيْتَ خَيْلٌ تَثُوبٌ وَتَدْعِي وَيَلْحَقُ مِنْهَا لَاحِقٌ وَتَقَطَّعُ (٨٦)

ففي (فتأ) ثلاث لغات: فتأ على وزن فعل، بفتح العين، وفتى على وزن فعل بكسر

العين، وأفتأ على وزن أفعال (٨٧).

وجاء في الهمع: {والمشهور في فتى كسر العين، وفيها لغة بالفتح، وثالثة أفتى، قال

في المحكم: ما فتئت أفعال، وما فتأت} (٨٨).

وقال الرضي: {وأصل ما زال، وما برح، وما فتى، وما أفتأ، وما انفك أن تكون

تامة بمعنى انفصل متعدياً بمن إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع ما زال زيد

عالمًا: ما زال زيد من العلم، أي: ما انفصل منه، لكنها جعلت بمعنى كان دائماً فنصبت

الخبر نصب كان، وإنما جعلت بمعناه: لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلاً له

دائمًا (٨٩).

ونسب أبو حيان إلى ابن مالك أنها تكون تامة إذا كانت بمعنى سكن، قال:

{وزعم ابن مالك أنها تكون بمعنى سكن، وأطفأ، فتكون تامة ورددنا عليه في شرح

التسهيل، وبينا أن ذلك تصحيف منه، صحف الثاء بثلاث بالياء بثنتين من فوق وشرحها

بسكن، وأطفأ} (٩٠).

ما قاله أبو حيان بشأن التصحيف صحيح؛ إذ الكلمة التي تعطي معنى سكن، هي: فتأ بالثاء، جاء في لسان العرب: {فتأ الرجل، وفتأ غضبه يفتؤه فتأً: كسر غضبه، وسكّنه بقول أو غيره، وكذلك فتأت عني فلاناً فتأً إذا كسرتة عنك، وفتئ هو انكسر غضبه} (٩١).

ودافع الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) عن ابن مالك في تحطئة أبي حيان له، فقال: {فان الذي بمعنى فتر وسكن هو فتأ بالمتثثة كما في الصحاح من فتأت القدر، إذا سكن غليانها، والرجل إذا سكن غضبه، ومن هنا خطأ أبو حيان ابن مالك فيما زعمه، وادعى أنه من التصحيف، وتعقب بأن الأمر ليس كما قاله فإن ابن مالك نقله عن الفراء وقد صرح به السرقسطي، ولا يمتنع اتفاق مادتين في معنى، وهو كثير وقد جمع ذلك ابن مالك في كتاب سماه ما اختلف إجماعه واتفق إفهامه، ونقله عنه صاحب القاموس} (٩٢).

والذي يبدو للناظر هنا أن ابن مالك لم يقل بان معنى (فتأ) سكن؛ إذ ما ورد عنه أنه يرى أن معناه كسر، وأطفاً، ونقل ذلك عن الفراء.

ولكن ابن مالك ذكر أن (فتأ) تكون تامة إذا كانت بمعنى سكن في التسهيل، ولما شرحه لم يذكر هذا المعنى، وإنما ذكر معنى كسر، وأطفاً فقط. والذي يبدو لي أن ابن مالك يرى أنها تكون تامة إذا كانت بمعنى سكن، أو كسر، أو أطفاً، وهذه المعاني منقولة عن علماء اللغة كمجاهد، والفراء.

وقد ذكر أبو حيان أن ابن مالك زعم، وقد سبقه في زعمه البغداديون بأن (ونى) تأتي فعلاً ناقصاً، قال: {وزعم بعض البغداديين: أن (ونى) يأتي فعلاً ناقصاً من أخوات ما زال، وبمعناها، واختاره ابن مالك} (٩٣).

وذكر ابن مالك أن (ونى) تكون ناقصة، إذا كانت بمعنى (دام)، ولكن الأغلب فيها أن تكون تامة، وهي حينئذٍ بمعنى فتر، وكون (ونى) بمعنى (زال) غريب، قال: {وهي أي: (رام)، و(ونى)، بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونها إلا من عني باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

لا يَبِي الخَبُّ شِيمةَ الحَبِّ ما دا م فلا تَحَسَّبْه ذا ارْعِوا عِ} (٩٤)

وقال: {وتتم - أي: تكون تامة - بأن يراد بها معنى فتر، وهو أشهر من استعمالها ناقصة، بمعنى دام الناقصة} (٩٥).

وجاء في لسان العرب: {نقول: فلان لا يني في أمره، أي: لا يفتر ولا يعجز، وفلان لا يني يفعل كذا، وكذا بمعنى لا يزال، وأنشد:

فما ينون إذا طافوا بحجهم يهتكون لبيت الله أستاراً^(٩٦)

وهذا نص يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك؛ إذ ذكر أنه يكون بمعنى لا يزال، فلا يرد على ابن مالك؛ إذ إنه يأتي بمعنى لا يزال كما نقلناه، ومع هذا فإن ابن مالك ذكر أن الأعم والغالب في (ونى) أن تكون بمعنى فتر.

ولم يرتض أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك، فقال: {الوني: الفتور، يقال: ونى يني، وهو فعل لازم، وإذا عدي فبـ(عن)، وبـ(في)، وزعم بعض البغداديين... الخ^(٩٧). ويرد على ابن مالك أيضاً بأن ما كان بمعنى شيء لا يلزم فيه أن يساويه في العمل، وأما قوله: شيمة الحب في البيت فمنصوب على نزع الخافض.

جاء في الهمع: {وقال أبو حيان ذكر أصحابنا أن (ونى) زادها بعض البغداديين في أفعال الباب؛ لأن معناها معنى ما زال نحو ما ونى زيد قائماً، ورد بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل، ألا ترى أن (ظل زيد قائماً) معناه أقام زيد قائماً النهار، ولم يجعل العرب لـ(أقام) اسماً ولا خبراً كما فعلت ذلك بـ(ظل)، قالوا: والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على أنه حال، وأما البيتان فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض، أي: لا يني عن شيمة الحب^(٩٨).

٤. ينبغي

ذكر النحاة أن من أقسام الفعل المتصرف والجامد، فالفعل المتصرف هو {ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه وهو كثير، وجامد بخلافه وهو معدود^(٩٩). فذكر ابن مالك أن (ينبغي) من الأفعال الجامدة التي لا تتصرف، فقال: {منعت من التصرف أفعال منها المثبتة في نواسخ الابتداء، وباب الاستثناء، والتعجب، وما يليه ومنها قلّ النافية، وتبارك، وسقط في يده، وهذك من رجل، وعمرتك الله، وكذا في الإغراء، وينبغي، ويهبط^(١٠٠).

وتابعه الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) في أن (ينبغي) فعل جامد لا يتصرف قائلاً:

{ينبغي مطاوع بغاه يبغيه، إذا طلبه، ويكون (لا ينبغي) بمعنى لا يصح، ولا يجوز، وبمعنى لا

يحسن، وهو بهذا المعنى غير متصرف لم يسمع من العرب إلا مضارعه، كما في قوله تعالى: ج ā ā ā ā ā ā ā ج يس: من الآية ٤٠ ح(١٠١).

وعلى الفيومي (ت ٧٧٠هـ) عدم مجيء (انبغي) بأن {انْبَغِيَ مَطَاوِعُ (بَغَى) وَلَا يُسْتَعْمَلُ (انْفَعَلَ) فِي الْمَطَاوِعِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ عِلَاجٌ وَانْفِعَالٌ مِثْلُ: كَسْرَتُهُ فَانْكَسَرَ وَكَمَا لَا يُقَالُ طَلَبْتُهُ فَانْطَلَبَ وَقَصَدْتُهُ فَانْقَصَدَ، لَا يُقَالُ بَغَيْتُهُ فَانْبَغَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلَاجَ فِيهِ وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ. وَحِكْمِي عَن الكِسَائِيِّ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ الْعَرَبِ ج(١٠٢).

ورده أبو حيان بأنه وجد له ماضٍ مستعمل، وهو انبغى، قال: {و(ينبغى) ليس من الأفعال التي لا تتصرف، بل سمع لها الماضي، قالوا: انبغى، وقد عدها ابن مالك في التسهيل من الأفعال التي لا تتصرف، وهو غلط ج(١٠٣).

ويؤيده ما جاء في لسان العرب: {يقال: انبغى لفلان أن يفعل كذا، أي: صلح له أن يفعل كذا، وكأنه قال طلب فعل كذا فانطلب له، أي: طاعوه، ولكنهم اجتزءوا بقولهم انبغى، وانبغى الشيء: تيسر وتسهل ج(١٠٤).

وكذلك ما حكى عن الكسائي من أنه سمع (انبغى) كما سبق.

وقد يعتذر لابن مالك بأنه أراد أنه لا يتصرف تصرفاً تاماً، قال الأوسي: {وينبغى مضارع انبغى مطاوع بغى بمعنى طلب، وقد سمع ماضيه فهو فعل متصرف في الجملة، وعده ابن مالك في التسهيل من الأفعال التي لا تتصرف، وغلطه في ذلك أبو حيان، ويمكن أن يقال: مراده أنه لا يتصرف تماماً ج(١٠٥).

٥. نصب القول للمفرد

الأصل في القول إذا وقعت بعده جملة أن تحكى، نحو: قال زيد عمرو منطلق، وتقول زيد منطلق، لكن الجملة في موضع نصب على أنها مفعول به ج(١٠٦).

وذكروا أن مفعول القول نوعان {إما مفرد، وهو على نوعين: مفرد في معنى الجملة نحو: قلت شعراً، وخطبةً، وحديثاً، ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو: جثثٌج الأنبياء: ٦٠، أي: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم خلاقاً لمن منع هذا النوع، وممن أجازه ابن خروف، والزمخشري، وإما جملة تحكى فتكون في موضع مفعوله ج(١٠٧).

جاء به كما في قوله: **چٹ ٹٹچ**، والقرآن حجة على من منع هذا؛ إذ من منعه ذهب إلى أن يقدر في هذه الآية مبتدأ محذوفاً، والتقدير خلاف الأصل^(١١٣).

المبحث الثالث ردوده في الحروف

١. حركة لام الأمر:

الأدوات التي تجزم الفعل المضارع نوعان: نوع يجزم فعلاً واحداً، ونوع يجزم فعلين، وهي أدوات الشرط، وما يجزم فعلاً واحداً، هي: لام الأمر، لم، ولما، ولا الطلبية، وذكر النحاة أن هذه حروف، وهي الأصل في عمل الجزم، وعلّة عملها الجزم {لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء، والحرف إذا اختص عمل فيما يختص به^(١١٤).

وذكروا أن لام الأمر أثرت في الفعل فـ{نقلته إلى الاستقبال، والأمر^(١١٥).

وذكروا أن لام الأمر مكسورة، وهو الأصل فيها، وعللوا سبب كسرها بقولهم: {وإنما وجب لها الكسر من قبل أنها حرف جاء لمعنى، وهو حرف واحد كهمزة الاستفهام، وواو العطف، وفائه، وكان حقه أن يكون مفتوحاً كما فتحن غير أنه لما كانت اللام هنا من عوامل الأفعال الجازمة، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء حملت في الكسر على حروف الجر، نحو: اللام، والباء، في قولك: لزيد، ويزيد^(١١٦).

وذكر الخصري أنها كسرت لمشابهتها لام الجر؛ إذ لام الجزم تقابل لام الجر بأنها مختصة بجزم الفعل، ولام الجر مختصة بجر الاسم؛ والجزم في الأفعال يقابل الجر في الأسماء، فلما شابهتها حملت عليها في الكسر، فقال: {وهذه اللام مكسورة حملا على لام الجر؛ لأنها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالأسماء، والشيء يحمل على مقابله^(١١٧).

وقال ابن مالك: {ولام الأمر مبنية على الكسر؛ لأنه أقرب إلى الجزم؛ لأنه حركة مقابل مقابله، وهو الجر^(١١٨).

هذا هو الأصل في حركة لام الأمر، لكنهم ذكروا أنها قد تفتح، وفتحها لغة لسليم، وفتحت طلباً للخفة، حكى الفراء^(١١٩).

وأجاز الزمخشري في قوله تعالى: **ج ā ā ى ى ā ā** ج الأنعام، أن (حتى) {هي: حتى التي تقع بعدها الجمل، والجملته قوله: **ج ā ى**، ويجادلونك في موضع الحال، ويجوز أن تكون الجارة، ويكون إذا جاؤوك في محل الجر، بمعنى: حتى وقت مجيئهم، ويجادلونك حال^(١٣٧).

وذهب الحوفي^(١٣٨)، وأبو البقاء (ت ٦١٦هـ) إلى أن (حتى إذا) في موضع نصبٍ بـ(يقول) وهو جوابها {وليس لـ(حتى) هنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل، و(يجادلونك) حال من ضمير الفاعل في جاؤوك^(١٣٩).

وذهب أبو حيان إلى تأييد الحوفي، وأبي البقاء فيما ذهب إليه، فقال: {وقد وفق الحوفي، وأبو البقاء، وغيرهما من المعربين للصواب في ذلك^(١٤٠).

وذهب أبو حيان إلى أن ما جوزه الزمخشري، وما أوجبه ابن مالك خطأ، لا يجوز، فقال: {وما جوزه الزمخشري في (إذا) بعد (حتى) من كونها مجرورة أوجبه ابن مالك في التسهيل، فزعم أن (إذا) تجر بـ(حتى)، قال في التسهيل: وقد تفارقها- يعني إذا ظرفية- مفعولاً بها، ومجرورة بـ(حتى)، وما ذهب إليه الزمخشري في تجويزه أن تكون (إذا) مجرورة بـ(حتى)، وابن مالك في إيجاب ذلك، ولم يذكر قولاً غيره خطأ^(١٤١).

وعلة الخطأ ما نقله أبو حيان عن كتاب البديع لمحمد بن مسعود الغزني^(١٤٢)، قال: {ومن زعم أن محل (إذا) جر فزعمه باطل؛ لأن (إذا) ظرف محض لا ينجر البتة، ولزوم دخوله على (إذا) مع امتناعه من دخوله على (إذ) دليل قاطع على أن الزمان الواقع بعده لا يكون إلا مستقبلاً^(١٤٣).

وقال السيوطي عن (إذا): {وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك: إنها وقعت مفعولاً به في حديث {إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبياً، ومبتدأ في قوله تعالى: **ج ژ ك ك د ج الواقعة**، والخبر (إذا) الثانية و **ج ك ك ب ج الواقعة**، بالنصب حالان، والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض، ومجرورة بـ(حتى) في قوله تعالى: **ج و و ؤ ؤ ؤ ؤ ج الزمر**، وسبقه إلى ذلك ابن جني في الثاني، والأخفش في الثالث، والجمهور أنكروا ذلك كله، وجعلوا (حتى) في الآية حرف ابتداء داخلاً^(١٤٤) على الجملة بأسرها ولا عمل له^(١٤٥).

وذكر أبو حيان أن (حتى) تحتمل معنيين، إذا وقعت بعدها (إذا) {أن تكون بمعنى الفاء، ويحتمل أن تكون بمعنى إلى أن فيكون التقدير: فإذا جاؤوك يجادلونك يقول: أو يكون التقدير: وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه، وفي آذانهم وقراً، أي: منعناهم من فهم القرآن، وتدبره إلى أن يقولوا: چ ā ā ā ā ā چ، وفي وقت مجيئهم مجادلتيك؛ لأن الغاية لا تؤخذ إلا من جواب الشرط، لا من الشرط، وعلى هذين المعنيين يتخرج جميع ما جاء في القرآن من قوله: حتى (إذا) ح (١٤٦).

٣. على بمعنى من

ذكر ابن مالك أن (على) يأتي لمعان منها موافقة (من)، ومن استعماله موافقاً لمن قوله تعالى: چ ٹ ٹ ڈ ڈ ف ف ق ق ج ج چ چ المؤمنون، وكقوله تعالى: چ و و و و و و و و چ المطففين، المعنى من أزواجهم، ومن الناس (١٤٧).

وتستعمل (على) بمعنى (من) كما استعملت (من) بمعنى (على) في قوله تعالى: چٹ ژ ژ ژ ك ك ك چ الأنبياء، أي: على القوم، قاله الفراء، وتبعه ابن مالك، وغيره (١٤٨).

فذهب الفراء في قوله تعالى: چ و و و و و و و و چ إلى أن (من، وعلى) يتعاقبان في هذا الموضع، فيقال اكلت عليه، أي أخذت ما عليه كيلا، واكلت منه، أي: استوفيت منه كيلا (١٤٩).

ويؤيد ما ذهب إليه ما جاء عن رسول الله ﷺ عندما سئل عن عوراتنا ما نأتي منها، وما نذر، قال: {أحفظ عورتك إلا من زوجتك، أو مما ملكت يمينك، فقال الرجل يكون مع الرجل قال: إن استطعت أن لا يراها أحد فافعل، قلت والرجل يكون خالياً قال فإله أحق أن يستحيا منه (١٥٠).

ولم يرتض أبو حيان ما ذكره الفراء، وتابعه عليه ابن مالك، فذهب إلى أن (حفظ) في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ڈ ڈ ف ف ق ق ج ج چ چ المؤمنون، الأولى فيه {أن يكون من باب التضمن، ضمن حافظون معنى (ممسكون)، أو (قاصرون)، وكلاهما يتعدى بـ (على)، كقوله: چ چ چ چ الأحزاب (١٥١).

ويؤيد أبا حيان أنهم أجازوا في قوله تعالى: چ و و و و و و و و چ أن يكون من باب التضمن، أي: إذا حكموا على الناس في الكيل، أو إذا اکتالوا محتكمين على الناس (١٥٢).

وأجاز الزمخشري أن يكون قوله: (على فروجهم) {صلة لحافظين، من قولك: احفظ عليّ عنان فرسي} (١٥٣).

وظاهر كلامه أن (حفظ) يتعدى بنفسه من دون تضمين (١٥٤).

ووصف أبو حيان ما أجاز الزمخشري بأنه تكلف، والعجمة ظاهرة فيها (١٥٥).

فقول ابن مالك مبني على رأي الكوفيين من أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وقول أبي حيان مبني على قول البصريين من أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذاً، أما قياساً فلا، وما أوهم ذلك فهو مؤول إما على التضمين، أو على المجاز (١٥٦).

وقد يرد على أبي حيان أن التضمين ليس مقيساً، وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى (١٥٧).

الخاتمة

هذه أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

١. نرى كثيراً أن أبا حيان متابع لجمهور النحاة، فإذا ورد رأي مخالف للجمهور رده، سواء كان لابن مالك، أو غيره.
٢. اعتمد أبو حيان في تضعيف رأي ابن مالك، والرد عليه مستنداً على رأي سيبويه كما في مسألة اتصال الضمير وانفصاله، وفي تعدية استغاث بنفسه، وبحرف الجر، ومستنداً على رأي ابن كيسان كما في نصب الفعل الواقع في جواب الاستفهام بأن المضمر.
٣. كذلك يرد على ابن مالك مستنداً على القراءات القرآنية، كما في قراءة عيسى الثقفي.
٤. يرد على ابن مالك ويضعف حجته بأن ما ذهب إليه لم يقل به أحد من أصحابنا، أو لم يشترطه أحد منهم كما في نصب الفعل الواقع في جواب الاستفهام.
٥. كان في بعض ردوده مغالياً، كما في قوله إن الزمخشري، وابن مالك هدمما ما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تتعت إلا بالنكرة، والمعرفة لا تتعت إلا بالمعرفة، مع أنهما لم يقولوا هذا كما مرّ.

٦. لم يكن أبو حيان موفقاً في بعض ردوده، كما في اتصال الضمير، وانفصاله؛ إذ أوجب أبو حيان الاتصال مع أن كثيراً من النحاة أجازوا اتصاله وانفصاله، إلا أنه تابع سيبويه في ذلك.

هوامش البحث

- (١) شرح الأشموني: ١ / ١٧٠ - ١٧٢.
- (٢) شرح ابن عقيل: ١ / ١١٧ - ١١٨.
- (٣) جزء من حديث، أخرجه الإمام الغزالي في الإحياء، وذكر العراقي أن هذا الحديث الذي ذكره الغزالي مفروق في عدة أحاديث، وذكر بعض ألفاظه من رواية الصحيحين عن أنس، وفي سنن أبي داوود من رواية علي، وفي الصحيحين من رواية أبي ذر، وقال: {وإسناده صحيح}، إلا أنني تتبعت هذه الروايات فلم أجد هذا اللفظ، والله أعلم. ينظر: صحيح البخاري: ٢ / ٨٩٩، رقم الحديث: ٣٠، و٢٤٠٧، وصحيح مسلم: ٣ / ١٢٨٢، برقم: ١٦٦١، و٣٠٠٧، وسنن أبي داوود: باب في حق المملوك: ٤ / ٣٣٩، برقم: ٥١٥٦، و٥١٥٧، و٥١٥٨، وإحياء علوم الدين: ٢ / ٢٩٦، والمغني: عن حمل الأسفار في الأسفار: ٢ / ٢٩٦.
- (٤) شرح التسهيل: ١ / ١٤٩.
- (٥) أي: أعرف، فلو لم يكن أعرف وجب الوصل، في نحو: ضربونا. ينظر: حاشية الصبان: ٧٣ / ١.
- (٦) شرح الأشموني: ١ / ١٧٣ - ١٧٤.
- (٧) الكتاب: ٢ / ٣٦٤.
- (٨) الكشف: ٤٨١.
- (٩) عبد الله بن أحمد الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، ولم يكن في طلبة الشلوبيين أنجب منه، صنف شرح الإيضاح الملخص، وشرح الجمل عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية، (ت٦٨٨هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ٢ / ١٢٥.
- (١٠) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٢١٧.
- (١١) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ١٥٥.
- (١٢) التسهيل: ١ / ٣١٨.
- (١٣) شرح التسهيل: ١ / ٣١٩.
- (١٤) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣٨٠.
- (١٥) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣٨٠.

- (١٦) تفسير البحر المحيط: ٣٨٠ / ٥.
- (١٧) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي برهان الدين أبو إسحاق السفاقي النحوي صاحب إعراب القرآن (ت ٧٤٢هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ١ / ٤٢٥.
- (١٨) القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري المعروف بالخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، له: نسيم الرياض في شرح القاضي عياض. ينظر: هدية العارفين: ١ / ١٦٠-١٦١، نقلا عن محقق حاشية الشهاب.
- (١٩) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٤١٤، وروح المعاني: ١٣ / ١٥١.
- (٢٠) همع الهوامع: ٣ / ١٦٥.
- (٢١) شرح ابن عقيل: ٢ / ١٣٢، وينظر: معاني النحو: ٤ / ١١٧-١٢٧.
- (٢٢) التسهيل: ٣ / ١٥٣.
- (٢٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٢ / ٧٣٨.
- (٢٤) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٠٦.
- (٢٥) صحيح البخاري: ٣ / ٩٤، رقم الحديث: ٦٤٨.
- (٢٦) حاشية السندي على النسائي: ٢ / ٩٩.
- (٢٧) معاني النحو: ٤ / ١٢٦.
- (٢٨) الكشاف: ٨٩٤.
- (٢٩) شرح التسهيل: ٣ / ١٧٢.
- (٣٠) أحمد بن محمد بن منصور الاسكندراني ابن المنير المفسر العلامة، أحد الأئمة المتبحرين في العلوم، من تصانيفه الانتصاف من الكشاف (ت ٦٨٣هـ). ينظر: طبقات المفسرين للدودي: ١ / ٢٥٢.
- (٣١) الانتصاف من الكشاف: ٨٩٤.
- (٣٢) تفسير البحر المحيط: ٧ / ٣٢٠.
- (٣٣) ينظر: شرح الأشموني: ٣ / ٩٢.
- (٣٤) تفسير البحر المحيط: ٤ / ٤٨٦، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٢٢، وروح المعاني: ٩ / ٢٠٣.
- (٣٥) حاشية الخضري: ٢ / ١٢٣.
- (٣٦) مغني اللبيب: ١ / ١٣٩-١٤٠.

- (٣٧) شرح الكافية: ١ / ١٣٧.
- (٣٨) حاشية الدسوقي: ١ / ١٤٠.
- (٣٩) المطول: ٨٠.
- (٤٠) حاشية الدسوقي على شرح التلخيص: ١ / ٣٢٦.
- (٤١) المصدر نفسه: ١ / ٣٢٥.
- (٤٢) المطول: ٨٠ - ٨١.
- (٤٣) علي الجرجاني الاسترابادي أبو الحسن السيد الشريف قد جاوز قصب السبق في التحرير ومصنفاته كثيرة منها حاشية على أول تفسير الكشاف (ت ٨١٠هـ). ينظر: طبقات المفسرين للداودي: ١ / ٣١٠.
- (٤٤) حاشية السيد على المطول: ٨٠.
- (٤٥) عروس الأفراح: ١ / ٣٢٧.
- (٤٦) مواهب الفتح: ١ / ٣٢٧، وينظر: حاشية الدسوقي على شرح التلخيص: ١ / ٣٢٧.
- (٤٧) الكشاف: ١٠٠٦.
- (٤٨) شرح التسهيل: ٣ / ١٩٩.
- (٤٩) شرح الأسموني: ٣ / ١٩٥ - ١٩٦.
- (٥٠) همع الهوامع: ٣ / ١٨٣ - ١٨٤.
- (٥١) ينظر: حاشية الصبان: ٣ / ١٩٥.
- (٥٢) تفسير البحر المحيط: ٨ / ٤٧.
- (٥٣) لم أقف له على ترجمة، لكن قال ابن عقيل: {ونقل ضياء الدين بن العلق في البسيط}. شرح ابن عقيل: ١ / ٦٠.
- (٥٤) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٨ / ٤٧، وروح المعاني: ٢٥ / ١٥٠.
- (٥٥) تفسير البحر المحيط: ٨ / ٤٧.
- (٥٦) هو الإمام العلامة عمر عبد الواحد الفارسي القزويني، له حاشية في مجلد سماه الكشف (ت ٧٤٥هـ). ينظر: كشف الظنون: ٢ / ١٤٨٠.
- (٥٧) روح المعاني: ٢٥ / ١٥٠.
- (٥٨) التسهيل: ١ / ١٠٥، وينظر: همع الهوامع: ١ / ١٩٦ - ١٩٩.
- (٥٩) حاشية الشهاب: ٣ / ٤٧٢.

- (٦٠) شرح التسهيل: ١/ ١٠٦، وينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ١/ ١٦٢.
- (٦١) تفسير البحر المحيط: ٨/ ٢٨٦.
- (٦٢) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٤/ ٢٧٩، وروح المعاني: ٦/ ١٣٣.
- (٦٣) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣/ ٤٩٤.
- (٦٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٣٩.
- (٦٥) روح المعاني: ٦/ ١٣٣.
- (٦٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٦٤-٢٦٧، وحاشية الخصري: ٢/ ٢٦٤.
- (٦٧) تفسير البحر المحيط: ٢/ ٥١٥، وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٨٨.
- (٦٨) معاني القرآن: ١/ ١٥٧.
- (٦٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٤٢٨.
- (٧٠) شرح التسهيل: ٣/ ٣٤٩.
- (٧١) شرح التسهيل: ٣/ ٣٥٢.
- (٧٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٥٢، وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٨٨.
- (٧٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣٥٢.
- (٧٤) ينظر: حاشية الخصري: ٢/ ٢٦٤.
- (٧٥) تفسير البحر المحيط: ٢/ ٥١٦.
- (٧٦) تفسير البحر المحيط: ٢/ ٥١٦.
- (٧٧) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٦، وينظر: حاشية الشهاب: ٢/ ٣٤ - ٣٥.
- (٧٨) شرح التسهيل: ١/ ٢٦٦.
- (٧٩) في المطبوع: وفي باب ابن مالك في النحو المستغاث.
- (٨٠) تفسير البحر المحيط: ٤/ ٤٥٩ - ٤٦٠.
- (٨١) المصباح المنير: ٢٧١.
- (٨٢) حاشية الشهاب: ٥/ ٤٣٩.
- (٨٣) شرح التسهيل: ١/ ٣١٦.
- (٨٤) لسان العرب: ١/ ١٢٠.
- (٨٥) شرح التسهيل: ١/ ٣٢٥.
- (٨٦) الكشاف: ٥٢٧.

- (٨٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ٨٠.
- (٨٨) همع الهوامع: ١ / ٤١٢.
- (٨٩) شرح الرضي: ٢ / ٢٩١، وينظر: معاني النحو: ١ / ٢١٩ - ٢٢٢.
- (٩٠) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣٢٤.
- (٩١) لسان العرب: ١ / ١٢٠.
- (٩٢) روح المعاني: ١٣ / ٤٣، وينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٣٤٩ - ٣٥٠.
- (٩٣) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٢٢٩.
- (٩٤) شرح التسهيل: ١ / ٣١٧.
- (٩٥) شرح التسهيل: ١ / ٣١٧.
- (٩٦) لسان العرب: ١٥ / ٤١٦.
- (٩٧) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٢٢٩.
- (٩٨) همع الهوامع: ١ / ٤١٢.
- (٩٩) همع الهوامع: ٣ / ١٧.
- (١٠٠) التسهيل مطبوع مع شفاء العليل: ٣ / ٩٨٦ - ٩٨٧.
- (١٠١) حاشية الشهاب: ١ / ٣١٩.
- (١٠٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٣٩ - ٤٠.
- (١٠٣) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٢٠٧.
- (١٠٤) لسان العرب: ١٤ / ٧٧.
- (١٠٥) روح المعاني: ١٦ / ١٤٢.
- (١٠٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٣٥٠، وحاشية الصبان: ٢ / ٥٤، وحاشية الخضري: ١ / ٣٥٠.
- (١٠٧) شرح الأشموني: ٢ / ٥٣ - ٥٤، وحاشية الصبان: ٢ / ٥٤.
- (١٠٨) حاشية الخضري: ١ / ١٥.
- (١٠٩) شرح المفصل: ٢ / ٢٦، وينظر: الكشاف: ٦٨٢.
- (١١٠) ينظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٤٥٠.
- (١١١) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٠٢.
- (١١٢) المصدر نفسه.

- (١١٣) ينظر: حاشية الشهاب: ٤٥١ / ٦.
- (١١٤) شرح المفصل: ٤٠ / ٧.
- (١١٥) المصدر نفسه: ٤١ / ٧.
- (١١٦) شرح المفصل: ٢٤ / ٩، وينظر: حاشية الصبان: ٥ / ٤.
- (١١٧) حاشية الخضري: ٢٧٣ / ٢.
- (١١٨) شرح التسهيل: ٣٧٩ / ٣، وينظر: همع الهوامع: ٥٣٨ / ٢.
- (١١٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٩ / ٣، وشرح المفصل: ٢٤ / ٩، وهمع الهوامع: ٥٣٨ / ٢.
- (١٢٠) وبعدها، قوله تعالى: **چپپپپپپگچ**.
- (١٢١) شرح التسهيل: ٣٧٩ / ٣، وينظر: معاني القرآن للفرأء: ١٩٧ / ١.
- (١٢٢) تفسير البحر المحيط: ٤٨ / ٢.
- (١٢٣) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي كان رأساً في العربية، له فصل المقال في أبنية الأفعال، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، (ت٦٤٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢٦٧ / ١.
- (١٢٤) تفسير البحر المحيط: ٤٨ / ٢.
- (١٢٥) همع الهوامع: ٥٣٠ / ٢.
- (١٢٦) تفسير البحر المحيط: ٤٨ / ٢.
- (١٢٧) شرح الرضي: ٢٥١ - ٢٥٢ / ٢.
- (١٢٨) شرح الكافية: ١٣٧ / ٢.
- (١٢٩) المصدر نفسه: ١٣٧ / ٢.
- (١٣٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢٥١ - ٢٥٤ / ١.
- (١٣١) مغني اللبيب: ٣٥٣ - ٣٥٠ / ١، وينظر: شرح المفصل: ١٨ - ٢٠ / ٨.
- (١٣٢) مغني اللبيب: ٣٥٠ / ١.
- (١٣٣) ارتشاف الضرب: ٢٣٩ / ٢.
- (١٣٤) التسهيل: ١٣٨ / ٢.
- (١٣٥) مغني اللبيب: ٣٥٢ / ١، وينظر: حاشية الشهاب: ٦٣ / ٤.
- (١٣٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٤ / ١، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٢٥٤ / ١.
- (١٣٧) الكشاف: ٣٢٣.

- (١٣٨) علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المعرب من قرية شبرا من حوف بلبيس أخذ عن أبي بكر الأدفوي وكان نحوياً قارئاً، صنّف البرهان في تفسير القرآن علوم القرآن، والموضح في النحو (ت ٤٣٠هـ). بغية الوعاة: ٢ / ١٤٠.
- (١٣٩) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٨٨، وتفسير البحر المحيط: ٤ / ١٠٣.
- (١٤٠) تفسير البحر المحيط: ٤ / ١٠٣.
- (١٤١) تفسير البحر المحيط: ٤ / ١٠٣.
- (١٤٢) قال عنه السيوطي: {محمد بن مسعود الغزني هكذا سماه أبو حيان وقال ابن هشام ابن الذكي صاحب كتاب البديع أكثر أبو حيان من النقل عنه وذكره ابن هشام في المغني وقال إنه خالف فيه أقوال النحويين وله ذكر في جمع الجوامع ولم أعرف شيئاً من أحواله}. بغية الوعاة: ١ / ٢٤٥.
- (١٤٣) ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٣٩.
- (١٤٤) في المطبوع (داخل) والصواب ما أثبتناه.
- (١٤٥) همع الهوامع: ٢ / ١٧٩.
- (١٤٦) تفسير البحر المحيط: ٤ / ١٠٣.
- (١٤٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٣٤.
- (١٤٨) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٦٦.
- (١٤٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣ / ١٣٤، وروح المعاني: ٣٠ / ٦٨.
- (١٥٠) ينظر: سنن الترمذي: ٥ / ٩٧ تحت رقم: ٢٧٦٩، والفتوحات الإلهية: ٣ / ١٨٣ - ١٨٤.
- (١٥١) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٦٦.
- (١٥٢) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ٢ / ٢٦.
- (١٥٣) الكشف: ٧٠٤.
- (١٥٤) ينظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٥٥٩.
- (١٥٥) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٦٦.
- (١٥٦) ينظر: معاني النحو: ٣ / ٦.
- (١٥٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٤٧٥، وروح المعاني: ١٥ / ٢٦٣.